المحاضرة الخامسة والعشرون: أجوبة الأسئلة التطبيقية

سؤال تطبيقي: نقول: الرجالُ يَعفُونَ والنساءُ يَعفُونَ، فما هو الفرق بين الجملتين؟

الجواب: الأول: من الأفعال الخمسة، مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير الجماعة فاعل، ولام الفعل محذوفة، ووزنه يفعونَ؛ وذلك لاجتماع واو الفعل في يعفو مع واو الجماعة، ومنعاً لالتقاء الساكنين حذفت واو الفعل.

سؤال تطبيقي: ما هو الفرق بين قوله تعالى في الآيتين:

قال تعالى:﴿ وحَسِبُوا ألا تكونُ فتنةٌ_ المائدة: ٧١ ﴾.

قال تعالى: ﴿ أحَسِبَ الناسُ أن يُتركُوا_ العنكبوت: ٢﴾

الجواب: الأول: الواو: عاطفة أو حسب ما قبلها. حسبوا: فعل ماض مبني على الضم، وواو الجماعة فاعل. ألاّ: أن المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والتقدير: أنه، ولا نافية غير عاملة. تكون: فعل مضارع مرفوع بالضمة، على القراءة برفع تكون. فتنة: فاعل مرفوع بالضمة؛ لأن كان هنا التامة، بمعنى حصل أو حدث التي تكتفي بمرفوعها، والتقدير: أحسبوا أن تحدث أو تحصل فتنةٌ.

والثاني: الهمزة للاستفهام. حسب: فعل ماض مبني على الفتح. الناس: فاعل مرفوع بالضمة. أن: مصدرية ناصبة. يُتركوا: فعل مضارع منصوب بحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وهو مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، والمصدر المؤول من أن والفعل (أن يتركوا) في محل نصب مفعول به، والتقدير: أحسب الناسُ التركَ.

فأن في الآية الأولى مخففة من الثقيلة، وفي الثانية من الأدوات الناصبة للفعل المضارع.

سؤال تطبيقي: ما هو الفرق بين قوله تعالى في الآيتين:

﴿لا يقضى عليهم فيموتوا_ فاطر: ٣٦﴾

﴿لا يؤذن لهم فيعتذرون_ المرسلات:٣٦﴾

الجواب: فيموتوا: الفاء فيه سببية، أي أن ما قبلها سبب لما بعدها، وواقعة في جواب نفي محض، والفعل بعدها منصوب بأن المضمرة الناصبة للفعل المضارع. أما فيعتذرون: الفاء فيه عاطفة، والفعل بعدها مرفوع بثبوت النون، والواو فاعل. والتقدير: لا إذنٌ لهم في الكلام ولا عذر لديهم، أي: عذرهم غير مقبول.

سؤال تطبيقي: ما هو المراد بالاسم الخالص؟

الجواب: والمراد بالاسم الخالص: الاسم الصريح الجامد غير المشتق، الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، كأن يكون مصدراً، كالأمثلة السابقة، وقد يكون اسماً علماً، كقول الشاعر: (ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعِزَّةٌ وآلُ سُبَيعٍ أو أسُوأَكَ عَلقماً). الشاهد فيه: (أسُوأَك: حيث نصب بأن المضمرة، والمعطوف عليه رجال، والتقدير: لولا رجالٌ أو مساءتي).

سؤال تطبيقي: لماذا لا تنصب هذه الأدوات بنفسها دون إضمار (أنْ)؟

الجواب: الكوفيون أجازوا النصب بها. والبصريون منعوا ذلك، وحجتهم هي: أن حروف العطف غير مختصة، فهي تدخل على الأفعال والاسماء، وكذلك حرفي الاستفهام (الهمزة وهل) غير مختصة. وهناك حروف مختصة بالأسماء كحروف الجر، وإنّ وأخواتها، وكان وأخواتها. وحروف أخرى مختصة بالأفعال، كحروف النصب والجزم.

سؤال تطبيقي: لماذا يجب أن تقترن جملة جواب الشرط بالفاء؟

الجواب: لتربطه بالشرط؛ بسبب فقد المناسبة اللفظية بينهما؛ لأن الأصل في جواب الشرط أن يكون صالحاً لأن يحل محل الشرط. فإذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً، وجب اقترانه بالفاء، لتربطه بالشرط، وتكون الجملة برمتها في محل جزم على أنها جواب الشرط.

سؤال تطبيقي: بيِّن فعل الشرط وجزاءَه مع إعراب الآية إعراباً مفصلاً، في قوله تعالى: ﴿ وإنْ أحَدٌ مِّن المُشركينَ استَجارَكَ فَأجِرْهُ _ التوبة: ٦﴾.

الجواب: إذا وقع اسم بعد إحدى أدوات الشرط فهناك فعل مقدر محذوف. ففي الآية فعل الشرط محذوف، تقديره: وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارَكَ، وجواب الشرط: جملة فأجره. والإعراب: الواو: عاطفة أو حسب ما قبلها. وإن: حرف شرط جازم. أحدٌ: فاعل مرفوع بتنوين الضم لفعل محذوف هو فعل الشرط، وجملة استجارك المذكورة مفسرة للفعل المحذوف. من: حرف جر. المشركين: اسم مجرور بالياء والنون؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجار والمجرور متعلق بالفعل المحذوف. استجارك: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: مستتر تقديره هو، والكاف: مفعول به. فأجره: الفاء رابطة جواب الشرط؛ لأن (أجره) فعل طلبي (أمر)، أجره: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: أنت، والهاء: مفعول به، وجملة أجره في محل جزم جواب الشرط.

سؤال تطبيقي: قال تعالى: ﴿ قال الملكُ إنِّي أرى سبعَ بقراتٍ سِمانٍ_ يوسف:٤٣﴾. هل جمع المؤنث السالم من جموع القلة أم الكثرة؟ ولماذا؟.

الجواب: قال سيبويه: إن جمع المذكر وجمع المؤنث يدلان في الغالب على عدد قليل لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة، فهما كجموع القلة التي للتكسير. وقال آخرون: إنهما صالحان للأمرين مالم توجد قرينة تعيِّن على أحد الأمرين، كالتي تعيِّن القلة في قوله تعالى: ﴿واذكروا الله في أيامٍ معدوداتٍ_ البقرة: ٢٠٣﴾ فإن المراد بها أيام التشريق، وهي قلة، وكالتي تعين الزيادة في قوله تعالى: ﴿ إنَّ المسلمين والمسلمات..._ الأحزاب: ٣٥﴾.

سؤال تطبيقي: لماذا العدد المركب مبني على فتح الجزأين؟

الجواب: عندما نقول: رأيتُ خمسةَ عشرَ طالباً، فخمسة عشر: اسم مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به. وخمسة عشر بمعنى: خمسةٌ وعشرٌ، ثم حذفت الواو للتسهيل، فصارت خمسة عشر. ولا يمكن أن نقول: خمسةَ عشرٍ، بإضافة خمسة إلى عشر، كما في قولنا: كتابُ زيدٍ؛ لأن إضافة الكتاب إلى زيد، معناه: أن الكتاب منسوب إلى زيد، والخمسة ليست منسوبة إلى عشر، فالخمسة تختلف عن العشرة؛ لذا بني العددان للحفاظ على المعنى، أي: معنى العدد. ثم وضع لهما نفس علامة البناء وهي الفتح؛ حتى لا يتوهم الانفصال بينهما، فهما مركبان، أطلق عليهما المركب العددي، وهو كل عددين كان بينهما حرف عطف مقدر، وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر.

سؤال تطبيقي: لماذا لا تجوز قراءة حمزة والكسائي بإضافة مائة إلى سنين (مائةِ سنين) على أنه: تمييز مجرور بالإضافة، في قوله تعالى: : ﴿ ولبثُوا في كهفِهِم ثلاثَ مائةٍ سِنينَ_الكهف: ٢٥﴾ ؟

الجواب: لا يجوز جعله تمييزاً؛ لأنك لو جعلته تمييزاً لاقتضى أن يكون كل واحدٍ من الثلثمائة سنين، فتكون مدة لبثهم تسعمائة سنة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعاً. لذا قُرِيء بتنوين مائةٍ، فيجب أن يكون سنين بدلاً من ثلثمائة أو بياناً له). والتمييز لا يكون إلا مفرداً.

سؤال تطبيقي: ما هو الفرق بين قولنا: (ثاني اثنين) و (ثالث اثنين)؟

الجواب: إن اسم العدد المصاغ على وزن فاعل له استعمالان:

الأول: أن يستعمل مع ما اشتق منه. وفي هذه الحالة يجب إضافة فاعل إلى ما بعده، فتقول في المذكر: ثاني اثنينِ، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ إلى عاشرِ عشرةٍ. وتقول في التأنيث: ثانيةُ اثنتينِ، وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربعٍ إلى عاشرةِ عَشرٍ. والمعنى: أحد اثنينِ، وإحدى اثنتينِ، وأحدُ عشرٍ، وإحدى عشرةٍ. أو بمعنى آخر: أحد الأثنين، وأحد العشرة، أي: أحدهما لا على التعيين، فعندما نقول: ثالثُ ثلاثةٍ، فكل واحدٍ من هؤلاء الثلاثة هو الثالث.

الثاني: أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه، ويجوز فيه الإضافة أيضاً، أو تنوينه ونصب ما يليه به، كما يُفعل باسم الفاعل، نحو: ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيداً. فتقول في التذكير: ثالثُ اثنين أو ثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ أو رابعٌ ثلاثةً إلى عاشرِ تسعةٍ أو عاشرِ تسعةً. وتقول في المؤنث: ثالثةُ اثنتين أو ثالثةٌ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ أو رابعةٌ ثلاثاً إلى عاشرةِ تسعٍ أو عاشرةِ تسعاً. والمعنى: أن تجعل الاثنين ثلاثة، والثلاثة أربعة، أي كانوا اثنين فصاروا ثلاثة، وهكذا.

سؤال تطبيقي: لماذا أُنِّث العدد في قوله تعالى: ﴿ وقَطَّعْناهُمُ اثْنتيْ عشرةَ أسباطاً_ الأعراف: ١٦٠﴾؟

الجواب: الأسباط بمعنى الأولاد، ومفرده: سبط، والأسباط والسبط مذكر. واثنتي مؤنث، وبحسب قانون مطابقة العدد للمعدود ينبغي أن يكون العدد مطابقاً هنا، ولكن ظاهر اللفظ شيء وباطنه شيء آخر، فالأسباط في المعنى هنا تعني الفرقة أو الجماعة، ومعنى الكلام: قَطّعناهم اثنتي عشرةَ جماعة أو فرقة. وبذلك ينسجم ظاهر اللغة مع باطنها. وبعضهم قال: قطعناهم اثنتي عشرةَ أمماً، أي: أُمَّة. والآخر قال: قطعناهم اثنتي عشرة قطعةً. **الإعراب:** الواو: استئنافية. قطّعناهم: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنا الفاعلين، وهم: مفعول به. اثنتي: حال منصوبة من ضمير الغائب في قطعناهم منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى. عشرة: جزء عددي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. أسباطاً: بدل من اثنتي عشرة منصوب مثله.